**البرج احمد: أستاذ محاضر "ب" – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة غرداية.**

البريد الالكتروني: **elbordj.ahmed@univ-ghardaia.dz**

## مداخلة بعنوان: مفهوم الأمن القانوني ومقوماته

ملخص

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من أهم الأسس التي يقوم عليها بناء دولة يحكمها القانون. لان فقدانه يرتب آثار سلبية على عناصر المجتمع، وخاصةً من حيث توقعاتهم المشروعة، ودرجة وضوح القانون وفهمهم له، وثبات مراكزهم القانونية.

إن فكرة الأمن القانوني تعني أن السلطات العامة بحاجة إلى الالتزام بمجموعة من المقومات تضمن نشر استقرار والسكينة والطمأنينة وتحقيق درجة نسبية من الاستقرار في العلاقات القانونية والحد الأدنى من الاستقرار في المراكز القانونية على اختلاف أنواعها من أجل نشر الأمن والسلامة بين الأطراف علاقة قانونية دون أن يتأثروا بإجراءات غير متوقعة أو مفاجئة صادرة عن السلطات العامة من شأنها أن تهز هذا التأكيد أو تقوض ذلك استقرار.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن – القانون –الاستقرار–السكينة –المراكز القانونية

**Abstract:**

The principle of legal security is one of the most important foundations on which to build a state governed by law. Because its loss has negative effects on the elements of society, especially in terms of their legitimate expectations, the degree of clarity and understanding of the law, and the stability of their legal positions.

The idea of legal security means that public authorities need to adhere to a set of elements that ensure the spread of stability, tranquility and tranquility, and achieve a relative degree of stability in legal relations and a minimum level of stability in legal centers of all kinds in order to spread security and safety between the parties to a legal relationship without being affected by unexpected or sudden actions by public authorities that would shake this assertion or undermine that stability.

**Keywords**: security - law - stability - tranquility - legal centers

**مقدمة**

يعد مبدأ الأمن القانوني حجر الزاوية التي تقوم عليها دولة الحديثة التي يحكمها القانون، هو في الحقيقة الدعامة الأساسية في استقرار واستمرارية العلاقات والمراكز القانونية،، ان الأمن القانوني لا يهدف إلى تقديم ضمانات قانونية من اجل تثبيت العلاقات والمواقف القانونية فحسب ، بل يهدف أيضًا إلى نشر الثقة والاطمئنان بين أطراف العلاقات القانونية العامة والخاصة بحيث لا يتسم التشريع بالمفاجآت أو المبالغات في النص.

يحقق الأمن القانوني شرط الجودة القانوني الذي يضمن الاستقرار دون حوادث مفاجئة، ويحقق الوفاء بالوعود والسهر على تطبيق القانون وضمان الحقوق والحريات.

وقد ارتأينا لمقاربة هذا الموضوع بداية تحديد مفهوم الأمن القانوني (المحور الأول )ثم المقومات الجوهرية التي ينبني عليها (المحور الثاني )

## المحور الأول مفهوم الأمن القانوني

إن الغرض من الأمن القانوني هو كسب الثقة والسكينة والأمان في القواعد القانونية المعمول بها في المجتمع، ولا ينعكس ذلك في الممارسة إلا من خلال ما قد تتضمنه القواعد من حماية الحقوق والحريات واستقرار المعاملات

الأمن القانوني مطلب إنساني قبل أن يكون مبدأ قانوني يمارس في حياة المجتمع، وهو بلا شك إحدى وظائف الدولة الحديثة اليوم، يمكننا تضمين هذا المبدأ بشكل شامل ضمن محددات ومكونات الدولة، حتى تتخلص من العوامل الاستبدادية العليوية.

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ الأمن القانوني نال الاعتراف من قبل المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية منذ عام 1961، ولقد اعتمد عليه النظام القضائي الألماني كمبدأ قانوني يكفل حماية الثقة المشروعة للمواطنين في قوانين الدولة.[1]

### أولا: تعريف الأمن القانوني

### 1- تعريف الأمن القانوني في الفكر العربي

ويرى الدكتور "أحمد إبراهيم حسن" أن الأمن القانوني هو عملية منع الأفراد من الرجوع إلى القضاء لأخذ حقوقهم بالقوة مما يستلزم أن تكون القواعد القانونية دقيقة وواضحة ومؤكدة النتائج بما يسمح لكل فرد التنبؤ مسبقًا بنتيجة أفعاله، من حيث ما هو له وما عليه.

إذن يتحقق الأمن القانوني عندما يصبح لكل فرد القدرة على توقع نتائج أفعاله مسبقا.

يعرّف الفقيه "يسري العسار" الأمن القانوني بأنه عملية وليس مجرد فكرة تهدف إلى توفير حالة مستقرة من العلاقة والوضع القانوني من خلال سن تشريعات تتماشى مع غرضها لنشر اليقين والسكينة بين أطراف العلاقات

[1] جابر صالح، اثر فاعلية القاعدة الدستورية في تكريس الأمن القانوني قراءة في الفقه القانوني والفقه الإسلامي مجلة الدراسات الفقهية والقضائية مجلد04 العدد02 ديسمبر 2018تعريف المجلس الدستوري الفرنسي ص 10.

القانونية سواء أشخاص قانون الخاص أو العام، حتى لا تتسم التشريعات بغرابة أو تدفع إلى التدخل في النص القانوني مما قد يقوض الثقة في السلطة وقوانينها.

يقصد بفلسفة الأمن القانوني عند الفقيه "يسري العصار" أن السلطات العامة يجب أن تعمل على الاستقرار النسبي للعلاقات القانونية، وتوفير حد أقل من الثبات في المراكز القانونية، من أجل نشر الأمن والطمأنينة في العلاقات القانونية في نفسية جميع الأطراف، سواء كانت أطراف عامة أو خاصة، لان لب فلسفة الأمن القانوني تعتمد على عدم المفاجئة الأفراد عند سن التشريعات بكل أنواعها

**2- تعريف الأمن القانوني في الفكر الغربي**

يستند التشريع الغربي في تعريفه للأمن القانوني على رأين أساسين هما:

- **الرأي الأول** ويتزعمه الفقيه" Martin Nadeau" يرى أن الأمن القانوني يرتبط بالقدرة على التنبؤ بالقانون، لأن القواعد القانونية تضبط السلوك المستقبلي وتمكن الناس من التنبؤ بالآثار القانونية لأفعالهم، حتى يستطعون اتخاذ تدابير وقائية وبالتالي فهمهم وإدراكهم لقواعد التعامل مع العدالة لحماية حقوقهم ووضعهم القانوني.[2]
- **الرأي الثاني** ويتزعمه الفقيه " MECHELE DE SALVIA" **الذي يرى انه** في ظل عدم ضمان الحماية الفعالة للحقوق والحريات الأساسية، والتي تقوم على ضمان خلو النظام القانوني بأكمله من الاختلالات التشريعية، فإن هذا يعني أن الأمن القانوني أصبح مبدأ وضرورة في بلد يحكمه القانون، وحتى يتحقق ذلك يجب ان تعلو سيادة القانون بالاستناد إلى مبدأ الأمن القانوني بشكل أساسي.

  ويعرّف الفقه Anne Panneau الأمن القانوني على أنه:" شرط من شروط جودة القانون التي تكفل الوصول إلى التحقيق الفعلي والدائم لأهداف المعنيين بالقانون"[3].

يمكن القول أن معنى الأمن القانوني هو الغرض من القانون ووظيفته المعيارية، وتكمن قيمة النظام القانوني في ضمان أن لا يخرج عن التوازن ، ويجب ان لا تظهر في القانون عيوب تشريعية شكلية وموضوعية ، وهذا يتطلب أن يكون التشريع واضحًا ودقيقا في قواعده وأن يكون واقعياً ومعياريًا.

لقد أدى انتشار انعدام الأمن القانوني إلى نقاش قانوني واسع النطاق حول تحديد مفهومه، مما أدى إلى اعتماد المبدأ في دساتير بعض البلدان أو الاعتراف به قضائيا في العديد من الأنظمة القضائية الأوروبية والداخلية[4].

**3- نماذج من تطبيق الأمن القانوني**

---

[2] هشام مسعودي، أراء الفكر القانوني حول مصطلح الأمن القانوني دراسة في الإشكالية والمفهوم، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 12 العدد02، أكتوبر 2020 مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة، ص605

[3] عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي، علاقة تكامل، مجلة الشهاب، عدد02، جوان 2018، ص 388.

[4] هشام مسعودي، مرجع سابق، ص605

سُنت إسبانيا عام 1977، تشريعا يفرض مضمونه أن تكون جميع النصوص القانونية الجديدة مصحوبة بتحليل يوضح فحوى القانون الجديد وان يكون إصداره نابع من واقع المجتمع.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طرح الرئيسان رونالد ريغان في عام 1981 وبيل كلينتون في عام 1996 مخططا لتعزيز صياغة القوانين واللوائح من أجل جعلها أكثر استعابا وفهما من طرف جميع أفراد المجتمع[5]

في 24 مارس 2006، أقر مجلس الدولة الفرنسي بوضوح على مبدأ الأمن القانوني على أساس نص المادة 02 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789، مؤكدا أن الأمن هو أحد الحقوق الطبيعية التي لا يمكن أن تكون محلا للانتهاك.[6]

على مستوى التشريع الجزائري ورد مبدأ الأمن القانوني مرتين في التعديل الدستور لسنة 2020، كانت الأولى في الديباجة حيث نصت على أن" يكفل الدستور الفصل بين السلطات والتوازن بينها واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي". "

ك ما ورد الأمن القانوني في نص الفقرة 04 من المادة 34، التي جاءت كما يلي" تحقيقا للأمن القانوني تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره"

من استقراء النصوص السابقة نستنتج أن المؤسس الدستوري الجزائري قد بدا في تكريس مبدأ الأمن القانوني، واتخذ خطوة كبيرة لتعزيز طرق وآليات تجسيد نموذج الدولة للقانون الحديث الذي يضمن حماية أفضل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.[7]

**ثانيا : مقتضيات تحقيق الأمن القانوني**

للأمن القانوني أهمية بالغة في بسط الاستقرار في المجتمع وحتى يتحقق ذلك وجب توفر مجموعة من المتطلبات نذكر منها:

1- **يجب توفر معايير ذات أبعاد ديمقراطية**

حتى يتحقق الأمن القانوني، وجب ضمان سلامة العملية التشريعية وفعاليتها وسيادتها ولا يتم دلك إلا من حلال تسهيل مراجعة تشريعية الشاملة من قبل المشرع تسمو الحقوق الأساسية للإنسان

2- **العمل على مواءمة النظام التشريعي مع مبادئ النظام السياسي.**

---

5 5 محمد بوكماش، خلود كلاش، مبدأ الأمن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الإداري، مجلة البحوث والدراسات العدد 24 سنة 2017، ص239

6 مخلص محمود حسين، الأمان القانوني أمام القضاء الدستوري، مجلة الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية، العدد 04، سنة 2018، ص 141

7 ديباجة والفقرة 04 من المادة 34 من الدستور الجزائري لسنة 2020

المنصوص عليها في دساتير الدول، وتنمية قدرة المشرعين على العمل وفق فلسفة ذلك النظام عند أداء الوظائف التشريعية .

**3- الاجتهاد في إنشاء بيئة ديمقراطية**

يتطلب تحقيق الأمن القانوني ممارسة تشريعية راقية تخلص من تأثير المصالح والنفوذ، واعتماد المعايير التي ينتجها نظام ديمقراطي، ووضع قواعد أساسية تكون للمصالح العامة الأسبقية على الأهداف التشريعية.[8]

**ثالثا: صور فلسفة الأمن القانوني**

يعد مبدأ الأمن القانوني من المبادئ التي اكتسبتها البشرية بعد صراع طويل بين السلطة والشعب، وهي اليوم من العرف الثابت في مجال تطبيق القوانين، سواء نص عليه الدستور أم لم ينص ، رغم حرص معظم الدساتير الدول على التنصيص على هذا المبدأ

يشير مفهوم الأمن القانوني إلى وجود استقرار نسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية، بهدف نشر الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، سواء كانت أشخاص عامة أو خاصة، ويتمكن هولاء الأطراف من تنظيم أوضاعهم وفقًا للقواعد القانونية القائمة عند بدء نشاطاتهم ، دون أن يتأثروا بالقوانين أو الإجراءات التي لم تصدرها إحدى السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية بصورة مباغتة ، تؤدي إلى زعزعة استقرار والثقة بالدولة و بهذا الصدد، يمكن التمييز بين أربعة صور هي:

**1- عدم رجعيه القوانين.**

نعني بعدم رجعية القوانين عدم إلغاء اثر القواعد القانونية على الماضي ويقتصر على الأحداث التي وقعت منذ تاريخ نفاذ القانون .وهذا يعني أن لتطبيق قانون جديد في الميدان من حيث الزمان شكلان، شكل سلبي هو انعدام الأثر الرجعي وشكل ايجابي هو أثره المباشر،[9]لكن على الرغم من ثبات واستقرار قاعدة عدم رجعية القوانين لكنها كغيرها من القواعد القانونية ترفض بطبيعتها ان تكون مطلقة بل يمكن ان تخضع إلى بعض الاستثناءات، بما تقتضيه المصلحة العامة وذلك عندما تصبح الرجعية ضرورية توفق ضرورة استقرار المعاملات حيث تنص معظم دساتير البلدان على إمكانية تطبيق القوانين بالتراجع بعد المصادقة عليها بأغلبية في البرلمان، باستثناء القوانين الجنائية والضريبية كما هو منصوص عليه في القضاء الدستوري في فرنسا ومصر، بشرط عدم المساس بسلطة القرار التي يتمتع بها القرار القضائي.

---

[8] محمد سالم كريم، الأمن القانوني معيار للمراجعة التشريعية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 17، الإصدار 47، 2021، ص761.

[9] عامر زعير محيسين، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومدى ومبدأ رجعيه اثر الحكم، مجلة مركز دراسات، العراق، المجلد 01، العدد 08، سنة 2010، ص03.

### 2- .مبدأ احترام الحقوق المكتسبة

.يشير هذا المبدأ إلى أنه لا يجوز لأي سلطة تابعة للدولة أن تحرم أو تنتهك الحقوق المكتسبة بشكل قانوني من قبل الأفراد بموجب القوانين والقرارات القائمة ، طالما أن هذه الحقوق مرتبطة بممارسة إحدى الحريات العامة أو الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، مثل حقوق الملكية وحقوق الضمان الاجتماعي وحقوق الجنسية.وفقًا للقرارات القضائية مثل ما نصت عليه التشريعات الفرنسية والمصرية ، اذ يعتبر احترام الحقوق المكتسبة أحد مبادئ القيم الدستورية.

### 3- فكرة التوقع المشروع

نعني بالتوقعات المشروعة، بان تتعهد الدولة بعدم مفاجأة المواطنين عند إصدار التشريعات وقرارات تنظيمية التي تتعارض مع توقعاتهم المشروعة والموضوعية المأخوذة من الأنظمة القائمة التي أنشأتها سلطات الدولة، حيث يعتبر هذا المبدأ واحدة من القواعد القانونية الملزمة على المستوى الأوروبي، استنادا إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في 24 أبريل 1990، عند إدانتها للحكومة الفرنسية بسبب أحكامها القانونية غير الواضحة وغير الدقيقة بشأن المراقبة الهاتفية عند تطبيق القانون الأوروبي، أما بالنسبة للقواعد الدستورية الوطنية، فإن المجلس الدستوري الفرنسي يرفض إعطاء قيمة دستورية لفكرة التوقعات المشروعة، لكن جانبًا من جوانب الفقه الفرنسي لا يزال يدعو إلى النظر في فكرة التوقع في القواعد الدستورية.[10]

أما على المستوى العربي فقد أشار القضاء الدستوري في مصر، إلى فكرة التوقع المشروع للمواطن في بعض الأحكام، لكنه لم يقرر في تلك الأحكام أن النص التشريعي غير دستوري لمجرد أنه يتعارض مع فكرة المواطن للتوقع المشروع الحق في الملكية الخاصة أو مطالبة الدولة بالالتزام بالقانون بدلا من ذلك، يقوم القضاء على أساس معارضة النص المطعون فيه لبعض مواد الدستور، مثل المواد التي تحمي حقوق الملكية الخاصة أو التي تتطلب من الدول إخضاعها للقانون.ومع ذلك، أشارت المحكمة الدستورية المصرية، من خلال حكمها، إلى حقيقة أن فكرة توقعات المشروع هي أن النص المعني يتعارض مع فكرة التوقعات المشروعة للأفراد. اعتبرت المحكمة الدستورية هذا التطوير مواتياً بعد اعتبارات علمية في قراراتها.

### 4- تقييد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية

لا شك في أن الحكم على نص قانوني أو قرار تنظيمي بأنه غير دستوري، بعد فترة من نشره، قد يؤثر على الأمن القانوني لمن استفادوا من تطبيق هذا القانون خلال فترة سريانه، حيث يرتبون أوضاعهم في ظله، مما

---

[10] عامر زعير محيسين، مرجع سابق، ص05.

يتطلب وضع ضوابط تحد من الأثر الرجعي للأحكام غير الدستورية الصادرة بطريقة تتفق مع مصالح الأفراد المتأثرين بالأحكام غير دستورية هذه، وبطريقة تضمن لهم شكلا من أشكال من الأمن القانوني.

يشير الأمن القانوني إلى هدف القانون وقيمته المعيارية، وتتمثل وظيفته في منع اختلال النظام القانوني والعيوب التشريعية، سواء من حيث الشكل أو في المضمون، الأمر الذي يتطلب أن يكون التشريع المصاغ في شكل واضح وموافقا للواقع، كما يمكن تعريفه على أنه التزام من قبل سلطة العامة بتحقيق درجة نسبية من الاستقرار في العلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار في مختلف المراكز القانونية بهدف نشر السلامة والأمن بين أطراف العلاقة القانونية، سواء كانت عامة أو خاصة حتى يتمكن هؤلاء الأشخاص من العمل براحة البال وفقًا لتوجيهات القوانين واللوائح القائمة في المجتمع، كما لا يجوز أن يتأثر الفرد من سن القوانين ذات مضمون عرضي مفاجئ من قبل السلطات العامة من شأنه بعث الاضطراب وزعزعة استقرار.[11]

يعرفه الفقه الفرنسي على أنه ثبات في النصوص التشريعية توفر حماية تكفل للحقوق والحريات بهدف إزالة التشويش والاختلال المفاجئ في تطبيق القانون

يذكر أن تقرير مجلس الدولة الفرنسي يشترط حتى يتحقق مبدأ الأمن القانوني أن يكون المواطنين قادرين على تحديد ما هو مسموح به وما هو محظور عليهم بموجب القانون المعمول به دون جهد وبوضوح ولا تفاجئون بالتغيرات التي قد تقع على القوانين السارية المفعول.

واقر المجلس الدستوري الفرنسي على أنه مبادئ قانونية مصممة لحماية حقوق المواطنين من الآثار السلبية للقانون ، لا سيما التناقضات والتعقيد أو التغييرات الجوهرية في اللوائح القانونية.

من ناحية أخرى ، انه من واجب جميع أجهزة سلطات الدولة ، وخاصة السلطة التشريعية ، بان تسعى الدولة جاهدة لتوفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار النسبي لسيادة القانون للوصول بسط سكينة والاستقرار في نفوس الأفراد والمؤسسات ولا يمكن أن تفاجئهم الدولة بقواعد قانونية جديدة تحدث تغيرا في مراكزهم القانونية.[12]

**المحور الثاني: مقومات الأمن القانوني**

نعني بمقومات الأمن القانوني الركائز الأساسية التي يقوم عليها، حيث إنه مبدأ عام يتضمن العديد من القيم والتطورات القانونية للنظام القانوني الوطني التي تشكل القاعدة الأساسية لحرفة إتقان أصول التشريع ومعظم هذه

---

[11] هانم احمد محمود سالم ضمانات تحقيق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالته دراسة فقهيه قضائية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد 02 كلية الحقوق والدراسات العليا والبحوث جامعه المنوفية، مايو 2020، ص03

[12] هانم احمد محمود سالم، مرجع سابق، ص ص 13 14

المقومات مستمدة من محتواها من النص الدستوري أو النص التشريعي ، ومن أهم عناصر مبدأ الأمن القانوني الاستقرار القانوني واليقين القانوني والتناسب التشريعي.

**أولا: مبدأ الاستقرار القانوني.**

إن المكون الأساسي للجودة التشريع هو قدرته على تنظيم العلاقات القانونية على أساس مستقر ومستدام، لان الهدف من كل تنظيم قانوني هو تحويل هذه العلاقات من حالة عشوائية وارتباك إلى حالة من الاستقرار والوضوح، والتي نتيجتها ان يعرف كل شخص مقدمًا ما له وما يدين به من حقوقه والتزاماته تجاه الآخرين وحينها يمكن بسط مبدأ أخلاقي ذو طابع دائم يحافظ على استقرار القانون من حين إنشائه إلى أن يتم تغييره أو زواله.

1- **مفهوم الاستقرار القانوني** يشير الاستقرار القانوني إلى المركز القانوني الواضح والفعال الذي تشكله الأنشطة الفردية ، والذي لا يتأثر بالاضطرابات المفاجئة، وعليه يجب أن تستند جميع الأنشطة إلى فكرة واضحة عن المركز القانوني الذي سينشئه الفرد أو يتعامل معه ، ليس حاضرا فقط، ولكن أيضا في المستقبل.

باعتبار أن القانون هو في الأساس تعبير عن إرادة مجتمع في تنظيم العلاقات بين أفراده علما أن هده العلاقات هي دوما في حالة تغير وتطور وعليه فان القانون يجب عليه تطور والتأقلم مع حاجات المجتمع، هذا لا يعني أن القانون يجب أن يظل ثابتا ، ولكن لا ينبغي أن يكون مجال تطويره وتعديله عرضة للمفاجأة ويسبب عدم الاستقرار.

إذن يجب على المشرع أن يكون على علم بذلك مسبقا، لأنه عند صياغة تشريع يجب عليه أن يأخذ في بعين الاعتبار عملية تطور المجتمع وتجنب التعديلات المتكررة في الظروف السائدة بموجب القوانين السابقة التي من شأنها إحداث اضطراب وسط المراكز والعلاقات القانونية التي أنشأها، كما يجب ان لا تبقى القوانين جامدة تماما،بل يجب تطويرها تماشيا مع تطور احتياجات العصر، وان حصل خلاف ذلك فستجعل من الصعب تطبيق القوانين وتزيد من صعوبة احترام الأفراد لها، لذلك فانه من متطلبات الأمن القانوني استبعاد خطر عدم استقرار القواعد القانونية لان لها تأثير سلبي كبير على علاقات الأفراد وتفتح المجال لتعسف السلطة في سن التشريعات، مما يتطلب تطوير المفاهيم القانونية للتشريعات القائمة والجديدة بطريقة تتكيف مع تطور الاحتياجات الاجتماعية وفي مواجهة العلاقات الطارئة الجديدة، الأمر الذي يتطلب من العمل التشريعي متابعة وتيرة التطور الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي

**2- ضوابط الاستقرار في القانون**

يتحقق الاستقرار القانوني وسط المجتمع إذا ما تم احترام القواعد الأساسية التي تحقق الأمن القانوني، ومن بدونها ستهتز قيمة القانون في أعين الأفراد وتتجلى هذه القواعد في الجوانب التالية:

- **وضوح القانون**

الصياغة هي وسيلة المشرع، لإيصال الفكرة إلى المخاطب بها، وهي فكرة يفترض أن تتسم بالدقة والوضوح والعرض المحكم، مما يمكّن الأفراد من التعرف على محتواها واستخلاص ما يقرر لهم من حقوق والتزامات كما أنه يحدد تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ، حتى يمكنهم مقدما تقدير التبعات القانونية التي قد تؤدي إليها أنشطتهم، ومما لا شك فيه أنها ستضفي على العلاقات والمواقف القانونية استقرارًا كبيرًا، وهو أحد أعلى الأهداف التي تهدف سيادة القانون إلى تحقيقها.[13]

- **ثبات القانون**

يعتمد استقرار القانون بشكل أساسي على محتوى ومظهر النص التشريعي، فكلما كان النص أكثر عمومية وتجريدية، كان أكثر استقرارًا وثباتا، تمامًا كما يقوم القانون الناتج عن السياسة التشريعية على ضرورة تلبية متطلبات المجتمع، حتى يحقق البقاء والاستمرار، وان أي تعديل فانه لا يغير مغزى القانون

ومع ذلك، فإن تطعيم النصوص التي تتميز بالعمومية لا يكفي لتحقيق متطلبات ثبات النص القانوني، وبما ان تطور الحياة يتطلب من المشرع تفعيل حركية النصوص القانونية عن طريق تجديدها وتطويرها باستمرار وجعلها تواكب حياة وزمن عيش المجتمع

بما أن فعالية القانون لها تأثير كبير على الاستقرار القانوني في أي مجتمع ، فإن البعض يجادل بأنه له تأثير على المجتمع بطريقة تضمن استقرار المعاملات والمراكز القانونية ، وأنه لا يمكن وصف القانون قانونا حتى يتحقق فعالية المرجوة منه من جميع النواحي، وتظهر قدرة هذه النصوص من خلال تحقيق أهدافها بوضوح وصراحة وصرامة، وتكون نتيجته امتثال أفراد المجتمع للقوانين الجديدة لقواعد القواعد القانونية .

- **كفاءة وفاعلية القانون**

إن لكفاءة القانون أثر كبير على بث الاستقرار والسكينة القانونية لأي مجتمع ، لذلك يقال إن القانون لا يمكن وصفه قانونًا حتى يكون صالحًا وفعالًا في المجتمع بما يضمن استقرار المعاملات والمواقف القانونية، وحتى تظهر صحة وفاعلية قانون يشترط ان توفرت الشروط التالية :

- يجب على القاعدة القانونية أن تتناول جميع الوقائع الاجتماعية والسياسية والتاريخية المحتمل ظهورها في المجتمع وتحترم القيم الأخلاقية المتوارثة في المجتمع.
- ضرورة تحقيق القواعد القانونية أهدافها بشكل واضح لا لبس فيه[14].
- ضرورة امتثال القانون الجديد وتوافقه مع القواعد القانونية القائمة

---

[13] سعيد بن علي بن حسن المعمري، رضوان احمد الحاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،العدد 79، مارس 2022، ص46.

[14] محمد سالم كريم، مرجع سابق، ص764

**ثانيا: اليقين القانوني**

إن نشر القاعدة القانونية ومعرفة الأفراد بها وبمضمونها وهو اللبنة الأولى في نشأة القانون ومن خلال هدا العلم فان ينتج لدى الفرد ثقة في القانون والتي تحقق الأمن القانوني

## 1- مفهوم اليقين القانوني

إن وجود القواعد القانونية و فهم محتواها هو المدخل الأساسي لتطبيق المبادئ الأساسية للقانون، لذلك فإن اليقين القانوني جزء لا يتجزأ من ضمان تطبيق المبادئ القانونية، وهذا يتطلب فهماً أساسياً للقواعد القانونية وجوهرها، ولوجود هذه القواعد ومحتواها دورًا حاسمًا في تحقيق الحماية القانونية من خلال فحص مبدأ الشرعية.

تعتبر فكرة اليقين القانوني عاملاً مهمًا يجب مراعاته، فمن الأهمية بمكان أن يكون لدينا فهم واضح للقوانين واللوائح المعمول بها من أجل ضمان الاتساق والقدرة على التنبؤ في صنع القرار القانوني، وفي الاتجاه المخالف يمكن أن ينشأ عدم اليقين والارتباك عندما يكون هناك غموض أو تناقض في الأطر القانونية، وعليه من الضروري إنشاء أساس قوي من اليقين القانوني من أجل الحفاظ على نزاهة واحترام سلطة النظام القانوني.

يتطلب مفهوم اليقين القانوني، الذي يشار إليه أيضًا باسم الثقة المشروعة في القانون، أن القواعد العامة التي حددتها السلطات التشريعية والتنفيذية، في شكل قوانين، يجب أن تكون سهلة المنال ولا لبس فيها، وليست مفاجئة أو متهورة، بحيث لا تثير توقعات الأفراد، وتم بناء هذا التأكيد على أساس متين من توجيهات السياسة الرسمية من السلطات العامة، ومن خلال الخطط الإستراتيجية التي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمواطنين، كما يتحقق الأمن القانوني من خلال الالتزام بالاعتراف بالتوقعات المشروعة للوائح القانونية المعمول بها والوصول بها إلى طمأنة الأفراد بنتائج أفعالهم مع ضمان امتثالهم للقوانين لتجنب الانعكاسات القانونية المحتملة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي دفعت إلى إنشاء القانون

## 2- مظاهر اليقين القانوني.

لليقين القانوني مظاهر مختلفة منها:

- **مبدأ عدم رجعية القوانين:** مبدأ عدم رجعية القوانين يعني أن القوانين الجديدة يجب أن لا تعود إلى الماضي وبالتالي فإن السلطة الزمنية للقانون تقتصر على لحظتين، لحظة ظهوره ولحظة توقفه عن النفاد، ادن ليس له سلطة قبل اللحظة الأولى ولا بعد الثانية، نظرًا لخطورته وأهميته، فقد أدرجت العديد من الدول هذا المبدأ ضمن دساتيرها وتشريعاتها، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الامتثال لنصوص القانونية مما يتسبب في الذعر والتردد في السلوك وعدم اليقين وعدم رغبة الأفراد في إبرام العقود المختلفة، لأن الشخص الذي يتعاقد بموجب قانون معين يرتب مصالحه بموجب هذا القانون لذلك، فهو لا يريد تطبيق

قوانين جديدة على عقوده، وإذا حدث هذا، فإن ذلك سوف يتسبب عند تطبيقه في حدوث فوضى في الحياة العامة وإهدار للنظام الاجتماعي والأمن.[15]

- **الصياغة التشريعية:** القواعد القانونية هي نتيجة تفاعل مجموعة من بين العوامل المختلفة، قصد إنشاء نموذج عملي وقابل للتطبيق للقواعد القانونية على ارض الميدان، وقد شكلت الصياغة الفنية شكلاً مناسبًا للممارسة تتطلب طبيعة عامة ومجردة للقواعد القانونية حتى يمكن صياغتها بطريقة تتيح للجمهور أن يفهمها بسهولة ويستوعب محتواها دون اي لبس فيها، كما تفلح مهارة الصائغ في استخدام وتنسيق العبارات ومعرفته بالتفاصيل القانونية في حسن إنتاجها، يعد وضوح ودقة أهمية القاعدة القانونية من العناصر الحاسمة لضمان اليقين القانوني، حيث تكون عملية الصياغة مسؤولة بالكامل عن تحقيق هذا الهدف وهي من صميم مبدأ اليقين[16].
- **نشر القوانين** :هو عملية من الواجب القيام بها حتى يعتبر الأفراد مخاطبين بالتشريع، وإذا لم تتم عملية النشر فأنهم غير ملزمين بما يرتبه التشريع من التزامات وحقوق، ومن غير المعقول أن يؤخذ الناس بأحكام التشريع من دون إعلامهم به، لان هذا الفعل يعد من قبيل الظلم والجور، وهو ما يرفضه القانون نفسه، لذلك من غير مقبول أن يأخذ الناس أحكام القانون دون إبلاغهم به.

لم يحدد المشرع الدستوري الوسائل التي يجب أن يتم إعلام الناس بالتشريع؛ بل اشترط نشره في الجريدة الرسمية.

إن الالتزام بالإجراءات والضوابط المنصوص عليها في القانون في نشر التشريع تسمح بدخول التشريع الجديد حيز التنفيذ، ويلزم الجميع بغض النظر عما إذا كانوا يعرفون ذلك أم لا وبالتالي، فإنه لا يمكن لأي شخص الادعاء بأنه لم يكن على دراية بالقانون، وهذا ما يسمى مبدأ عدم جواز الاعتذار بسبب الجهل بالقانون.[17]

ولقد نص المادة 78 من الدستور الجزائري لسنة 2020 على ذلك بان لا يعذر احد بجهل القانون

تعتبر عملية نشر القوانين من القواعد القانونية الأساسية المستقرة التي تقوم على أساس افتراض المشرع علم الجميع بالقانون عند نشره في الجريدة الرسمية، لأن الغرض من وجود القانون هو ضمان لاستقرار المجتمع وتحقيق الأمن القانوني.

**ثالثا: التناسب التشريعي.**

ان التناسب في اصطلاح القانوني بوجه عام هو التعبير عن رابطة تتيح الانسجام بين حالة معينة وأخرى معاكسة لها تؤدي إلى تكافؤ معقول ومنطقي بينهما، فالتناسب يقوم على ركيزة نشؤ علاقة معقولة ومقبولة بين

---

[15] محمد سالم كريم، مرجع سابق، ص476

[16] عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد02، سنة 2010، ص112.

[17] أحلام لوناس، جمال بدري، مقومات الأمن القانوني: تعزيز لاستقرار العقد، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد02، سنة 2022، ص195.

شيئين، فالتناسب في القانون يعني ان كل ما ترتبه القاعدة القانونية يكون متناسقا مع فرضها، فكل قاعدة لها غاية يحاول المشرع الوصول إليها، وهذه الغاية لا يمكن الوصول اليها ما لم تكن عبارات القاعدة القانونية ومضمونها كافية لبلوغ هدفها، ولابد أيضا أن تكون مكونات القاعدة متناسقة في أثارها مع الغابة الذي وضعها المشرع لها، فإذا كانت القاعدة سيئة الصياغة أو غير متوازنة مع بعضها البعض، فإن ذلك سيؤثر سلبًا على تطبيقها، مما قد يمنعها من تحقيقها لأهدافها

وعليه لا ينبغي أن يكون التشريع عائقا أمام حماية الحقوق والحريات، بدلا من ذلك، يجب أن يكون بمثابة وسيلة للحفاظ على هذا الحقوق، لان مبدأ الأمن القانوني يتطلب التناسب في التشريع لأن القواعد القانونية هي مصدر الأمان في جميع جوانب الحياة، وإذا ما افتقرت القواعد القانونية إلى مبدأ التناسب، حينها يفقد المشرع فرصته في تحقيق أهدافه التشريعية ويصبح القانون غير قادر على تحقيق الغرض منه ويفقد المجتمع الأمن القانوني، ويبتعد أكثر عن خدمة المصلحة العامة.[18]

يعد مبدأ التناسب التشريعي أمرًا حاسمًا لتحقيق الأمن القانوني لأنه يندرج في إطار التناسق التشريعي، لدى ينبغي أن تكون التشريعات الوطنية موحدة ومتدرجة في قوتها والتزامها هذا يعني أن كل قاعدة يجب أن تمتثل للنظام القانوني للدولة، بحيث تظهر القواعد الأدنى قبل القواعد الأعلى، وضمن الأساليب وطرق موحدة تحددها السلطات التأسيسية

كما إنه يمنح المشرع العادي حرية اختيار الطريقة والوقت لتلبية متطلبات هذا الاتساق التشريعي، لأنه مكون وعنصر مهم لتحقيق التناسب التشريعي وعلى ضوئه يتحقق مبدأ الأمن القانوني ، لذلك فإن توحيد المعايير القانونية وتكاملها ضروريان، وهو مصدر اشتقاق الشرعية النابعة من النص الدستوري.[19]

**خاتمة**

في الختام هذه الدراسة نرى أن الأمن القانوني يعد أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، حيث يساهم في تعزيز الاستقرار المجتمع ، ويساعد على تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد والمجتمعات، لدى، يجب على الدولة والمجتمع بأسرهم العمل على تطوير النظام القانوني وتطبيقه بشكل فعال، وتوفير الحماية اللازمة لجميع الأفراد لمواطنين وفي الأخير توصلنا إلى النتائج التالية :

- بعد مبدأ الأمن القانوني من المفاهيم الحديثة في مجال القانون والقضاء
- لم يتم تقديم تعريفا ومحددا ودقيقا مبدأ الأمن القانوني وتنظيمه بشكل واضح.
- لا تتعارض فكرة الأمن القانوني بطبيعتها مع مبدأ الضمانات القانونية في النشاط الدستوري، ولكن يمكن الاستدلال عليها من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

---

[18] محمد سالم كريم، مرجع سابق، ص766

[19] محمد سالم كريم، مرجع،ص767.

ويمكننا تقديم التوصيات التالية:

- يجب التنصيص صراحة على مبدأ الأمن القانوني في الدساتير الدول.
- على المشرع تعزيز دوره تشريعي في ضمان سن تشريعات ذات جودة وكفاءة تحقق حالة من استقرار التشريعات القائمة، وتجنب إجراء التعديلات بشكل متكرر عشوائي.
- على المشرع الاستفادة من الخبرات القانونية الأجنبية من خلال تمحيص المنظومة القانونية بأكملها من اجل تحقيق الأمن القانوني.
- ندعو إلى إسناد مهمة تحقيق الأمن القانوني إلى المحكمة الدستورية باعتبارها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح, وتكفل حقوق المواطنين وحرياتهم.
- العمل التشريعي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لبناء دولة يحكمها القانون تحقيقاً للمصالح العامة، الأمر الذي يتطلب المشاركة والتعاون في الممارسة، لذلك على المشرع التحلي بذهن متفتح عند ممارسته وظيفته التشريعية باستقراء آراء وتطلعات المستفيدين من التشريعات ومشاركة الجهات العامة والخاصة ذات الصلة بالموضوع التشريعي المنشود، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الجودة والفعالية في التشريعات.

## قائمة المراجع

### أولا: القوانين


1. الدستور الجزائري لسنة 2020


### ثانيا: مقالات.


1 أحلام لوناس، جمال بدري، مقومات الأمن القانوني: تعزيز لاستقرار العقد، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد02، سنة 2022 .

2 جابر صالح، اثر فاعلية القاعدة الدستورية في تكريس الأمن القانوني قراءة في الفقه القانوني والفقه الإسلامي، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، مجلد 04، العدد02 ديسمبر 2018.

3 سعيد بن علي بن حسن المعمري، رضوان احمد الحاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 79، مارس 2022.

4 عامر زعير محيسين، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومدى ومبدأ رجعيه اثر الحكم، مجلة مركز دراسات، العراق، المجلد 01، العدد 08، سنة 2010.

5 عبد الله لعويجي، الأمن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد02، سنة 2010.
6 عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو: الأمن القانوني والأمن القضائي، علاقة تكامل، مجلة الشهاب، عدد02، جوان 2018،
7 محمد بوكماش، خلود كلاش، مبدأ الأمن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الإداري، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، سنة 2017
8 محمد سالم كريم، الأمن القانوني معيار للمراجعة التشريعية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 17، الإصدار 47، 2021.
9 مخلص محمود حسين، الأمان القانوني أمام القضاء الدستوري، مجلة الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية العدد 04، سنة 2018.
10 هانم احمد محمود سالم ضمانات تحقيق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالته دراسة فقهيه قضائية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد 02، كلية الحقوق والدراسات العليا والبحوث جامعه المنوفية، مايو 2020.
11 هشام مسعودي، أراء الفكر القانوني حول مصطلح الأمن القانوني دراسة في الإشكالية والمفهوم مجلة الاجتهاد القضائي المجلد 12 العدد02، أكتوبر 2020، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة.